Assiut J. Agric. Sci., 51 (2) 2020 (223-240) *ISSN: 1110-0486*
Website: www.aun.edu.eg/faculty_agriculture/journals_issues_form.php E-mail: ajas@aun.edu.eg

مساهمة بعض المنظمات الحكومية فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية بمحافظة سوهاج

فتيان ياسين على احمد

قسم بحوث ترشيد المرأة الريفية – معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية
Email: Ftian.7.so5@gmail.com

Received on: 21/7/2020 **Accepted for publication on:** 29/7/2020

الملخص

يستهدف هذا البحث تحديد مستوى مساهمة المنظمات الحكومية فى التمكين الإقتصادى للمرأة الريفية بمحافظة سوهاج، والتعرف على أهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية أثناء تعاملها مع تلك المنظمات، و التعرف كذلك على أهم مقترحات المرأة الريفية لمواجهة تلك المشكلات

إجرى هذا البحث فى محافظة سوهاج وتم إختيار خمس مراكز إدارية عشوائيا موزعة جغرافيا على مستوى المحافظة وهى مركز طما، أخميم، المنشاة، سوهاج، جهينة وتم اختيار قرية واحدة من كل مركز بطريقة عشوائية وتم تحديد شاملة البحث بإختيار جميع السيدات المستفيدات من المنظمات الحكومية المدروسة وهى البنك الزراعى المصرى، الوحدة الاجتماعية، المجلس القومى للمرأة وبلغ عدد المبحوثات ٢٥٠ مبحوثه، وتم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان جمعت بالمقابلة الشخصية من المبحوثات، وتم معالجة البيانات باستخدام برنامج spss لحساب التكرارات و النسب المئوية.

وأظهرت النتائج: أن مستوى مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة فى التمكين الإقتصادى للمرأة الريفية بمحافظة سوهاج منخفض حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتى فى فئة المستوى المنخفض(٥٢,٨٪) ونسبة المبحوثات اللاتى فى فئة المستوى المتوسط بلغت (٣٦,٨٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المرتفع بلغت (١٠,٤٪)، اما عن أهم المشكلات التى تواجه المبحوثات أثناء تعاملهن مع المنظمات الحكومية المدروسة فكانت هى تعقيد الاجراءات اثناء تقدم المبحوثات للاستفادة من خدمات وأنشطة المنظمات الحكومية المدروسة بنسبة (٣٢٪) من اجمالى نسبة المبحوثات تليها مشكلة عدم وصول المعلومات الى المرأة الريفية بصورة سريعة بنسبة (٢٦,٤٪)، اما عن أهم المقترحات لحل المشكلات التى تواجه المبحوثات فكانت تسهيل الاجراءات اثناء التعامل مع المنظمات الحكومية المدروسة وكانت بنسبة (٤٠,٤٪) يليها اقتراح توصيل المعلومات بصورة سريعة الى المرأة الريفية بنسبة (٢٥,٢٪).

كلمات دالة: *المنظمات الحكومية، التمكين الاقتصادي، المرأة الريفية.*

المقدمة:

تعد المنظمات الحكومية من أهم الهياكل الادارية العاملة في الريف المصري، والتي تم انشائها خصيصا لخدمة السكان الريفيين في جميع مجالات الحياة من أجل رفع مستوى معارفهم ومهاراتهم وتمكينهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية من اجل تحسين مستوى معيشتهم وزيادة فرصهم في الحصول على غد افضل.

وقد تكونت المنظمات الحكومية الريفية على يد الحكومات وتوجهت نحو العمل الرسمي المنفذ بواسطة مجموعة من المختصين والمؤهلين من الناحية العلمية والفنية والادارية لسد إحتياجات الأفراد والجماعات وتوفير متطلبات جمهور المستفيدين من هذه المنظمات، وتقدم المنظمات الحكومية الخدمات وتوفر الامكانيات والسلع والمعلومات ووسائل الإنتاج الى جميع أفراد المجتمع ذكورا وإناثا وأطفالا وشيوخ، ولا تغفل فرد أما أو فئة ما دون تقديم الخدمات وتوفير المتطلبات الخاصة بهم على النحو الملائم.

وتعرف المنظمة بأنها كيان إجتماعى منسق بوعى وله حدود واضحة المعالم، ويعمل على أساس دائم لتحقيق هدف معين او مجموعة اهداف (الحبيب ، ٢٠١٩ : ١٦) وهى بمثابة الأطر او القنوات التى تنظم علاقات الافراد فى المجتمع، وهى التى تسهم فى تنظيم حياتهم ومجهودهم نحو اشباع حاجاتهم، كما ان الافراد يخلقون الحركة ويبعثون النشاط فى المنظمة (تاوريريت،٢٠٠٦ :٣٢) ويذكر (عبد العزيز ،٢٠١١ : ١٢١) نقلا عن " جوهر" ان المنظمات الاجتماعية ذات هدف رئيسى تتبلور فى تقديم نوع واحد او اكثر من الخدمات الاجتماعية للجمهور على ايدى مهنيين متخصصين.

وكما هو معروف انه عندما بدأت جهود التنمية تتحول الى القرية المصرية انشئت فيها المراكز الاجتماعية ثم انشئت الوحدات المجمعه وأخيرا اختتمتها بالمنظمات الاجتماعية المتنوعة (الجمعية التعاونية الزراعية – الوحدة الاجتماعية او جمعية تنمية المجتمع –والمنظمات الدينية – بنك القرية – المراكز والأندية الشبابية – المدرسة الريفيه - وحدة الحكم المحلى – المنظمات الصحية) ولقد اظهرت الدراسات العلمية ان معظم جهود وأنشطة التنمية الريفية فى مستوى القرية هى بالدرجة الاولى جهود وأنشطة حكومية من خلال المنظمات الريفية التابعة لها او الخاضعة لإشرافها وتوجيهها (جامع ،٢٠١٩ : ٢١٩).

والمنظمات تنقسم الى نوعين: النوع الاول هو المنظمات الحكومية ومنها منظمات حكومية وطنية وهى تلك المنظمات التى تنشئها الدولة وتقوم بإدارتها ودعمها من اجل القيام بمهمات محددة ، ومنظمات حكومية دولية وهى تلك المنظمات التى تنشئها الدول باتفاقية دولية فيا بينها اما النوع الثانى من المنظمات هو المنظمات غير الحكومية: وهى مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على اساس محلى او قطرى او دولى (الشحات وآخرون، ٢٠١٢ : ١١)، وتقوم المنظمات الحكومية بدورًا هامًا تجاه جميع أفراد المجتمع الريفي ولا سيما المرأة الريفية باعتبارها عضوا فعالا يقوم بالعديد من الادوار ويتحمل الكثير من الاعباء و المسؤوليات.

وتمثل المرأة عنصرا بشريا فاعلا كالرجل وان إهدار هذا العنصر وجهوده وإنتاجيته وتأثيراته يمثل بلا شك سوء استغلال واضح للموارد المتاحة فى المجتمع الأمر الذى من شأنه يؤخر جهود التنمية ويشوه مساراتها ومخرجاتها (الجهاز المركزى للإحصاء، ٢٠١٨ : ١٧) وتتجلى مساهمة المرأة فى البناء الاقتصادى والاجتماعى فى زيادة الدخل القومى وبالتالى زيادة تراكم رأس المال الضرورى لإنجاح عملية التنمية (طيب ،٢٠١٥ : ١٠) حيث تقوم النساء بالزراعة وحصاد المحاصيل الغذائية ورعاية الحيوانات، والعناية بالأطفال والأقارب وإعداد الوجبات الغذائية وإدارة المنزل ويجنى العديد من النساء بعض الدخل الاضافى من خلال العمل كعاملات مأجورات او من خلال انتاج وبيع الخضار ومنتجات الالبان او الانخراط فى التجارة والمشروعات على نطاق صغير (ايفاد ،٢٠١١ : ١).

وعلى الرغم من ان البيانات تشير الى ان ٦٦٪ من النساء على مستوى العالم ينتجن ٥٠٪ من المواد الغذائية الا انهن يحصلن على ١٠٪ فقط من الدخل ويمتلكن ١٪ فقط من الممتلكات، وتمثل النساء والفتيات ثلثى الاميين فى العالم، ويوجد ٦ من اصل ال ١٠ الافقر على مستوى العالم من النساء (المغربل ، ٢٠١٦ : ٣) وبذلك فان الفقر الواقع على النساء يشكل عبئا فى جميع انحاء العالم ولا سيما فى الدول النامية والمرتبط بدرجة انعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتى وانعدام الحصول على الموارد والائتمان وامتلاك الاراضى وقلة الحصول على الخدمات التعليمه بالمراحل المختلفة بالمقارنة بالرجال وقلة وضعف الدعم الاجتماعى والاقتصادى الموجه للفتيات والنساء وإشراك المرأة بالحد الادنى من عملية صنع القرار (البدرى، ٢٠١٦ : ١١).

وترى منظمة العمل الدولية ان انعدام المساواة بين الجنسين فى افريقيا ادى الى خفض الناتج المحلى الاجمالى فى الاقليم بنحو ١٪ سنويا وان التمكين الاقتصادى للمرأة والمساواة بين الجنسين يعمل على زيادة النمو الاقتصادى (منظمة العمل الدولية ،٢٠١١ :١).

ويعد التمكين الاقتصادى للمرأة احد أهم العناصر اللازم توفرها من اجل تحقيق نمو إقتصادى وبالنظر الى للمرأة العربية فقد مثلت ٢٠,٩٪ فقط من القوى العاملة فى الوطن العربى فى عام ٢٠١٧، وفى مصر اثبتت الدراسات ان المساواة بين المرأة والرجل فى سوق العمل سوف يزيد من النمو الاقتصادى بمعدل ٣٤٪ (منظمة المرأة العربية ، ٢٠١٨: ٤٠) ويوضح تقرير حالة المرأة المصرية لعام ٢٠١٤ تراجع وضع المرأة من حيث اتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية حيث احتلت مصر المركز ١٣١ من بين ١٤٢ دولة على مستوى العالم فى المشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص (ابو القمصان، ٢٠١٤: ٩).

وعند مراجعة التقدم المحرز نحو تحقيق الاهداف الانمائية للألفية فى مصر عام ٢٠١٥ اتضح وجود فوارق إقليمية بالنسبة للريف والحضر وان عدم المساواة بين الجنسين لازالت واقعا ملموسا مما يعنى الحاجة الى مزيد من الاهتمام من واضعى السياسات (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠١٨ : ١٠) وبلغت نسبة الفقراء من جملة الاسر التى يرأسها اناث فى ريف الوجه القبلى حوالى ٤٤,٣٪ فى عام ٢٠١٥ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء ٢٠١٧ : ٨٠).

لذا اتجهت الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ الى تنمية القدرات وتوسيع الخيارات امام المرأة وزيادة مشاركتها فى قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص فى تشغيل النساء فى كافة القطاعات بما فى ذلك القطاع الخاص وريادة الاعمال وتقليد المناصب الرئيسية فى الهيئات العامة والشركات (البنك الدولى للأنشاء والتعمير، ٢٠١٨: ٣٨) ويرتكز مفهوم التمكين على الموارد البشرية والاستغلال الامثل لتلك الموارد من خلال العمل على تفعيل الطاقات والقدرات والمواهب البشرية لما لذلك من اهمية فى تحسين اداء الافراد فى المجتمع (ابو لحية ، ٢٠١٦ : ٨٧).

ولإحداث التمكين الاقتصادى للمرأة لابد له من توفير بيئة اجتماعية مواتية من خلال المساعدة الاجتماعية التى بدورها تقوم بدور هام فى محاربة الفقر وتنمية قدرات المرأة، وتوفير صندوق دعم التماسك الاجتماعى بهدف تمويل نفقات المساهمة فى نظام المساعدة الطبية ودعم المعاقين ومحاربة التسرب من التعليم والدعم المباشر للنساء الارامل (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ،٢٠١٧ :٤٣) فبدون تمكين حقيقى يتيح للمرأة الريفية فرصة تحقيق ذاتها ، ويحرر طاقاتها ويدعم مشاركتها لا يكتمل اى جهد تنموى ولا ينجح فى تحقيق اهدافه، لان تمكين المرأة لا يمثل شانا او مطلبا خاصا بها فقط وإنما هو ضرورة من اجل بناء وطن قوى متماسك (صالح ،٢٠١٨ : ٣٣).

ويعد تمكين النساء والفتيات جزءا اساسيا من الحل لبعض اخطر التحديات التى يواجهها العالم اليوم: الامن الغذائى، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة فالاعتماد عليهن امر بالغ الاهمية لتامين معدلات اعلى للنمو الزراعى وتعزيز الامن الغذائى والحد من توارث الفقر من جيل الى جيل وإدارة الاراضى والموارد الريفية بطريقة مستدامة (المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ٢٠١٢ :١٠).

المشكلة البحثية:

رغم اهمية التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية فى رفع مستوى معيشة الأسرة الريفية والوفاء بمتطلباتها وتوفير إحتياجاتها من الغذاء والكساء والتعليم والصحة وإجتياز مشكلات التغير المناخى وتدهور البيئة وإنتشار البطالة وسوء الاحوال المعيشية فى ظل ارتفاع الاسعار وموجات الغلاء ورغم ما تقوم به المنظمات الحكومية من ادوار هامة فى مجال التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية، ورغم ما تساهم به من آليات لمساعدة المرأة الريفية على مكافحة الفقر الذى يخيم على حياتها سواء من خلال اعداد البرامج والسياسات او من خلال توجيه الاموال وتوفير الامكانيات اللازمة لتعزيز دورها الاقتصادى والعمل على رفع زيادة دخلها وتدريبها على الحرف

والصناعات ومنحها العديد من السبل التى تشارك بشكل كبير فى تنميه مهارتها والوصول بها الى مرحلة الامان الاقتصادى.

ورغم ما تقدمه الدولة للمنظمات الحكومية من موارد وخدمات لازمة لدعم التمكين الاقتصادى للمرأة سواء من الناحية المالية او الفنية او العلمية او اعداد الخطط والاستراتيجيات التنموية للوصول الى الاهداف المنشودة والتى تمثل سبيلا آمنا لحصول المرأة الريفية على كافة الوسائل التى تحتاجها لرفع مستوى معيشتها وخفض معدلات الفقر بطريقة عادلة وخالية من اى معوق قد يؤدى الى توقف هذه الخدمات والانشطة التابعة لها ألا ان المرأة الريفية لازالت عالقة فى الفقر ولازالت فى احتياج دائم الى مد يد العون والمساعدة لتتخطى القصور المادى الذى تحييا مما يشير الى عدم حصولها على الدعم اللازم وعدم استفادتها بشكل كامل من الخدمات والأنشطة والمساهمات التى تقدمها المنظمات الحكومية الى المرأة الريفية ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح مدى مساهمة المنظمات الحكومية فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية والتعرف على المشكلات التى قد تحد من تحقيق الاستفادة من مساهمات المنظمات الحكومية.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على مساهمة المنظمات الحكومية فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية وذلك من خلال الاهداف الفرعية الآتية:

١. تحديد مستوى مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة فى تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية بمحافظة سوهاج
٢. التعرف على المشكلات التى تواجه المرأة الريفية اثناء تعاملها مع المنظمات الحكومية المدروسة فى مجال التمكين الاقتصادى
٣. التعرف على مقترحات المرأة الريفية لمواجهة المشكلات التى تواجهها عند تعاملها مع المنظمات الحكومية المدروسة فى مجال التمكين الاقتصادى

اهمية البحث:

تمثل اهمية البحث فى تحديد مستوى مساهمة المنظمات الحكومية فى دعم المرأة الريفية وتحقيق الامان الاقتصادى لها وتوفير البرامج والانشطة اللازمة لتمكينها اقتصاديا ومساعدتها فى الوفاء بمتطلبات حياتها باعتبارها من الفئات التى تتطلب جهدا كبيرا فى التنمية ونظرا لكونها تساهم بقدر وافر فى رفع مستوى معيشة الاسرة وزيادة الدخل وبمعرفة مستوى مساهمة المنظمات فى مجال التمكين الاقتصادى يساعد ذلك فى تحديد ما يتم عمله بالفعل فى تلك المنظمات وتحديد ما اذا كانت تلك المنظمات تحقق هدفها ام لا حتى يمكن الوقوف على اهم الطرق التى تدعم تلك المساهمة وتزيد من كفاءة تلك المنظمات وتوجيهها نحو العمل بصورة واضحة ودقيقة للوصول الى المرأة الريفية وتحقيق اهدافها فى مجال التمكين الاقتصادى.

الاستعراض المرجعى:

يقصد بمفهوم تمكين المرأة Empowerment Women هو" ازالة جميع العوائق التى تقف فى طريق تحقيقها لذاتها والحصول على حقوقها واكتسابها المهارات اللازمة للتصدى لهذه العوائق " (الكريم ،٢٠١٤ : ١٧٧) وهو "عملية الارتقاء بقدرة المرأة للوصول الى الموارد والأصول والفرص المختلفة والسيطرة والتحكم بها واستبعادها من مرحلة التهميش والمعاناة والحرمان التى تعيشها" (الطراونة ،٢٠١٨ : ٤).

ويشار اليه كذلك على انه "العملية التى بموجبها تصبح النساء قادرات على التعرف على اوضاعهن حتى تتمكن من اكتساب المهارة والخبرة ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات، وأداء جميع الادوار ذات القيمة الاجتماعية سواء فى المجال الاقتصادى او التعليمى او الصحى او القانونى او السياسي (الجهاز المركزى للإحصاء ،٢٠١٦ : ٩).

ويشمل مفهوم التمكين على مجموعة من المعانى منها: الاعتماد على الذات فالإنسان يحتاج الى معلوماته ومهاراته كى لا يعتمد على الاخرين ولكى يكون قادر على تنمية احواله المعيشية، وحق الاختيار حيث ان الانسان ليس شخصا متلقيا سلبيا و انما يمكن ان يساهم فى تنميه ذاته ومجتمعه وان يختار ما يريد فى الحياة (سعد الله ،٢٠١١ :١٣).

ولقد نظمت الامم المتحدة العديد من المؤتمرات الدولية بهدف تمكين المرأة وتنميتها ما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٩٥ ففى عام ١٩٧٥ نظمت الامم المتحدة اول مؤتمر دولى فى المكسيك و والذى تبنى ان التنمية و المساواة بين الجنسين هما السبيل الى تنمية مكانة النساء ، اما المؤتمر الدولى الثانى والذى عقد فى كوبنهاجن عام ١٩٨٠ كان من اجل مراجعة ما تم ادراجه من اهداف عن تنمية المرأة فى المؤتمر الدولى الاول وفى عام ١٩٨٩ عقد المؤتمر الدولى الثالث لمراجعة الانجازات والتقييم واقامة تدابير ملموسة وازاحة العقبات وكيفية التغلب عليها وقد تم انعقاده فى نيروبى وكان ذلك المؤتمر بداية النهوض بالمرأة لتحقيق المساواة بين الجنسين ثم كان المؤتمر الدولى الرابع عام ١٩٩٥ فى بكين وقد كان نقطة التحول لجدول الاعمال العالمى ومنصة الاعلان عن وثيقة سياسية عالمية للمساواة بين الجنسين وقد حدد المؤتمر اثنى عشر مجالا هاما لإدماج المرأة فى التنمية وهي المرأة والفقر، و تعليم وتدريب المرأة ، والمرأة والصحة، والمرأة ونزع السلاح، والعنف ضد المرأة، والمرأة والاقتصاد، والمرأة وصنع السلطة والقرار ، وآلية مؤسسية للنهوض بالمرأة، والمرأة وحقوق الانسان، والمرأة ووسائل الاعلام، والمرأة والبيئة ، والفتاة الطفل (Alkitkat, 2018: 5-6).

ويستند التمكين الاقتصادى للمرأة سواء كانت فردا او فى مجموعات على وجود المهارات وتوفير المصادر الضرورية للإنتاج كاملة فى السوق بالإضافة الى تحقيق المساواة فى الوصول الى المؤسسات الاقتصادية ويلزم ايضا ان تكون المرأة قادرة على التحكم فى مصادرها وفى ارباحها (Timothy & Adela,2018 : 4).

ويهدف التمكين الاقتصادى للمرأة الى زيادة تأثير النساء على عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية، وضمان العدالة والمساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية للنساء فى الميدان الاقتصادى، ومراعاة النوع الاجتماعى فى الموازنات العامة، وتعزيز تنمية المؤسسات الخاصة بالنساء بما فى ذلك تحسين المهارات والتدريب المهنى والادارى وتقنيات الانتاج والزراعة المستدامة، وتعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها اكثر امانا للنساء فى الاقتصاديات الرسمية وغير الرسمية (الدراغمة ، ٢٠١٤: ١٥-١٦).

ويواجه التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية العديد من التحديات ومنها التحدى المعلوماتى: ويقصد به ضرورة وجود المعلومات والاحصاءات والبيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعى وبالفجوة الجندرية والتى لابد ان تكون على قدر كاف من الوضوح والشفافية، والتحدى الاجتماعى: ويقصد به انتشار نظرة المجتمع الى الادوار الاجتماعية والانجابية فقط التى تقوم بها المرأة والممثلة فى الاعباء المنزلية وتربية الابناء ورعاية افراد الاسرة وجميعها ادورا داخل المنزل ولا تتعدى حدود نطاقها الجغرافى الصغير واغفال دورها الجوهرى فى اقتصاديات الاسرة وفى عمليات الاستثمار و الادخار (عكور ، ٢٠١٦ : ١٢).

وما قد يساهم ايضا فى اعاقة التمكين الاقتصادى للمرأة عدم قدرتها على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية، وعزوف الرجل عن تقبل المشاركة وتحمل الاعباء الناتجة عن عمل المرأة، وعدم توفر التسهيلات التى تخفف من الاعباء الاسرية الواقعة على كاهل المرأة (شبير ، ٢٠١٧: ٩). ومن الملاحظ ايضا ان تدنى الاجور، والعمالة المهددة، وعدم الاستقرار الوظيفى للمرأة، وانعدام الحماية الاجتماعية لها، و التفرقة المهنية، والفجوات بين الجنسين فى الاجور تزيد من صعوبة تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة (المجلس الاقتصادى الاجتماعى ،٢٠١٠ : ٢).

ويضيف (المحامى،٢٠١٠ : ٩-١٠) الى ان هناك العديد من المعوقات التى تحد من التمكين الاقتصادى للمرأة وهى : غياب المؤهلات الائتمانية الكافيه لحصول المرأة على القروض، و ضعف الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم المقدمة للمرأة، و حصر انشطة المرأة فى النماذج التقليدية التى تزاولها فى المنزل مما يحد من نمو قدراتها الاقتصادية، و ايضا العلاقات الابوية فى الاسرة والتى تسمح للذكور بالتدخل فى ادارة المشروع والسيطرة على الدخل الناتج عنه، وتشير (عبد الرحيم ، ٢٠١٦ :٣٣) ان ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث عن الذكور، وتركيز عمالة الاناث فى القطاعات التقليدية ومنها الزراعة والخدمات وارتفاع نسبة عمالة المرأة لدى الاسرة بدون اجر تحد من امكانية تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية بصورة واضحة.

وتؤكد (عبد الوهاب ، ٢٠١٤ : ١٨٩٣) نقلا عن "john,1999" ان المرأة الريفية تتعرض لصعوبات تفوق ما يتعرض لها الرجل فى مجال الحصول على الاراضى الزراعية والقروض والخدمات التقنية والوصول الى الاسواق التجارية ويحد ذلك من انتاج الاغذية ومن دخل الاسرة الريفية ومن ثم تدعو الحاجة الى ايجاد سبل او سياسات داعمة لتوفير المساعدة للمرأة الريفية سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

وقد ذكر " نجم" (٢٠١٣ : ٢٦٤ _٢٦٥) ان مؤشرات التمكين الاقتصادى للمؤسسات تتلخص فى : توعية المرأة بحقوقها فى العمل، وتعديل الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو اعطاء المرأة حقها فى الارث، وتعريف المرأة بأحكام استقلاليتها فى الذمة المالية، والاهتمام بالأسر التى تعولها المرأة للحد من الفقر، ومحاربة التمييز فى الاجور بين الرجل والمرأة لنفس الوظيفة، و زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة، و تدريب المرأة على ادارة المشروعات الصغيرة، وتوجيه الاهتمام نحو تحسين مستوى معيشة المرأة، وترسيخ الاتجاهات الموالية للعدالة فى فتح فرص العمل امام المرأة، وتدعيم زيادة نصيب المرأة من الدخل القومى، والعمل على تزايد نسب النساء المستفيدات من قروض ، ومكافحة الفقر بتقليص البطالة بين النساء، و تعلم المرأة اساليب التسويق للمنتجات فى الاسواق الداخلية والخارجية، وتدعيم امتلاك المرأة الحسابات المصرفية، ودعم مشاركة المرأة فى القوى العاملة.

الاجراءات البحثية:

أولا: التعريفات الاجرائية المستخدمة فى البحث:

المنظمات الحكومية: يقصد بها فى هذا البحث المنظمات العاملة فى الريف و التى تخضع لقواعد وقوانين الدولة ويعمل بها رؤساء ومرؤوسين تم توظيفهم من قبل الحكومة وتساهم بصورة كلية او جزئية فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية

التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية: يقصد به فى هذا البحث تلك الاجراءات التى من شأنها رفع الوعى الاقتصادى للمرأة الريفية وتنميه مهاراتها وتدريبها على الصناعات الصغيرة وعلى ادارتها للمال والوقت وحيازتها للأصول والموارد والاستفادة من الفرص المتاحة امامها.

ثانيا: المجال الجغرافى للبحث:

اجرى البحث فى محافظة سوهاج وتم اختيار خمس مراكز ادارية من محافظة سوهاج لأجراء البحث وهى موزعة جغرافيا على مستوى المحافظة شمال وجنوب وشرق وغرب ووسط (مركز طما، مركز المنشاة، ومركز أخميم، مركز جهينة ، مركز سوهاج) و قد اختيرت قرية واحدة بطريقة عشوائية من كل مركز من المراكز المختارة على التوالى (قرية مشطا، قرية الزوك الشرقية، قرية الحواويش، قرية عنيبس، قرية جزيرة شندويل).

ثالثا: المجال البشرى للبحث:

جميع السيدات المستفيدات من المنظمات الحكومية المدروسة وهى (الوحدة الاجتماعية، والبنك الزراعى المصرى، والمجلس القومى للمرأة).

جدول يوضح اجمالى عدد المستفيدات من المنظمات الحكومية المدروسة

المركز	القرية	البنك الزراعى	الوحدة الاجتماعية	المجلس القومى	عدد المستفيدات
طما	مشطا	٢٠	١٨	١٣	٥١
المنشاه	الزوك	١٤	١٧	١١	٤٢
اخميم	الحواويش	٢٤	٢١	١٥	٦٠
جهينه	عنيبس	١٩	١٦	١٢	٤٧
سوهاج	شندويل	١٦	٢٠	١٤	٥٠
الاجمالى		٩٣	٩٢	٦٥	٢٥٠

رابعا: جمع البيانات:

تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات باستخدام استمارة استبيان، وقد احتوت الاستمارة على اسئلة للتعرف على الخصائص الشخصية للمبحوثات، اسئلة لتحديد درجة مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية، اسئلة عن المشكلات التى تواجهها اثناء تعاملها مع تلك المنظمات، اسئلة عن مقترحاتها لحل تلك المشكلات.

خامسا: عرض وتحليل البيانات:

استخدم برنامج spss فى عرض وتحليل البيانات واستخراج التكرارات والنسب المئوية.

١. المتغيرات المستقلة

السن: تم قياس سن المبحوثة لأقرب سنه ميلادية وقت جمع البيانات.

الحالة التعليمية: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن حالتها التعليمة التى اتمتها بنجاح فى حياتها وأعطيت درجة واحدة للمبحوثة التى تعانى من الامية ودرجتان للمبحوثة التى تقرأ وتكتب وثلاث درجات للمبحوثة التى اتمت المرحلة الابتدائية وأربعة درجات للمبحوثة التى اتمت المرحلة الإعدادية وخمسة درجات للمبحوثة الحاصلة على المرحلة الثانوية وست درجات للمبحوثة الحاصلة على مؤهل جامعى.

الحالة الاجتماعية: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن حالتها الاجتماعية فإذا كانت اعذب يتم التعبير عن ذلك بدرجة واحدة وان كانت متزوجة يتم التعبير عن ذلك بدرجتان وان كانت مطلقة يتم التعبير عن ذلك بثلاث درجات وان كانت ارملة يتم التعبير عن ذلك بأربعة درجات.

عدد افراد الاسرة: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن عدد افراد اسرتها التى يعيشون معها فى نفس المسكن.

مصدر المعلومات: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن اهم المصادر المعرفية التى من خلالها تستمد معلوماتها عن انشطة وخدمات المنظمات الحكومية المدروسة وأعطيت درجة واحدة للأهل ودرجتان للأصدقاء وثلاث درجات للجيران.

الانفتاح الجغرافى: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن معدل خروجها من القرية وزيارتها للقرى المجاورة والمراكز الاخرى وعاصمة المحافظة التى تنتمى اليها والمحافظات الاخرى بالجمهورية وتم اعطاء المبحوثة ثلاث خيارات امام كل سؤال ففى حالة زيارتها للقرى المجاورة بصورة دائمة تعطى ثلاث درجات وان كانت تزورها احيانا تعطى درجتان وان كانت تزورها نادرا تعطى درجة واحدة وهكذا ويتم جمع الدرجة الكلية بواقع اربعة اسئلة وثلاث درجات بما يساوى اثنى عشر درجة ويتم جمع درجات المبحوثة وفقا لجميع الاختيارات.

الانفتاح الثقافى: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن درجة انفتاحها الثقافى وإطلاعها على الاحداث الجارية ومعرفة كل جديد سواء بقراءة الكتب والجرائد او الاستماع للراديو او مشاهدة التلفزيون او الاشتراك فى الانترنت وتم اعطاء المبحوثة ثلاث خيارات امام كل سؤال ففى حالة قراءة الكتب والجرائد دائما تعطى ثلاث درجات وان كانت احيانا تعطى درجتان

وان كانت نادرا تعطى درجة واحدة ويتم جمع الدرجة الكلية بواقع اربعة اسئلة وثلاث درجات بما يساوى اثنى عشر درجة ويتم جمع درجات المبحوثة وفقا لجميع الاختيارات

المشاركة المجتمعية: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن مشاركتها فى اى من المنظمات الاجتماعية الموجودة بالقرية، وسؤالها عن حضورها الندوات واللقاءات التنموية بالقرية، وعن استعدادها لقبول زيارات الرائدات الريفيات والمرشدات الزراعيات بالمنزل، وعن مشاركتها فى العمل الجماعى لخدمة القرية وامام كل سؤال ثلاث اختيارات اما نعم تشارك وتعطى فى هذه الحالة ثلاث درجات او احيانا وتعطى هنا درجتان او لا وتعطى فى هذه الحالة درجة واحدة ويتم جمع الدرجات بواقع اربعة اسئلة وثلاث اختيارات بما يساوى اثنى عشر درجة ويتم جمع درجات المبحوثة وفقا لجميع الاختيارات.

أهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية اثناء تعاملها مع المنظمات الحكومية:

تم تحديد مجموعة من المشكلات التى من المحتمل ان تواجه المرأة الريفية اثناء تعاملها مع المنظمات الحكومية المدروسة وتم طرحها على المبحوثات للاختيار فيما بينها او اختيارها جميعا طبقا لما قد تواجهه المرأة الريفية بالفعل داخل المنظمات وكانت كالتالى: تعقيد الاجراءات اثناء التعامل مع المنظمات الحكومية المدروسة، وعدم وصول المعلومات الى المرأة الريفية بصورة سريعة، وعدم تحديث المعلومات، وعدم وجود هيكل ادارى خاص للتعامل مع المرأة الريفية، وعدم وجود مكان مخصص للمرأة الريفية بالمنظمات، وقلة الامكانيات المادية، وجميع ما سبق.

اهم المقترحات لحل المشكلات التى تواجه المرأة الريفية اثناء تعاملها مع المنظمات الحكومية المدروسة: تم سؤال المبحوثات عن مقترحاتهن لحل المشكلات التى تواجهن اثناء تعاملهن مع المنظمات الحكومية المدروسة وكانت مقترحاتهن كالتالى: تسهيل الاجراءات وعدم طلب اوراق رسمية كثيرة تعجز المرأة الريفية على توفيرها، و توصيل المعلومات بصورة سريعة عن طريق نشر ملصقات عن انشطة وخدمات المنظمات فى القرى والنجوع ، و زيادة الامكانيات المالية للمنظمات الحكومية من خلال زيادة الدعم المقدم للمرأة الريفية، و تحديث المعلومات من خلال نشر الملصقات وإرسال رسائل الى الهاتف المحمول وعقد ندوات فى القرى، و توفر مكان مخصص للمرأة داخل المنظمة وقد يتم ذلك من خلال تحديد ايام بعينها للنساء، و تحديد هيكل ادارى خاص بالمرأة الريفية من الموظفات بالمنظمات الحكومية.

٢. المتغير التابع :

مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة فى التمكين الاقتصادى: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوثة عن مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة فى عدد من البنود منها: تحسين وعى المرأة الريفية فى حيازة الاصول والموارد، تنمية مهارات المرأة الريفية فى المجالات التنموية، وتدريب المرأة الريفية على الصناعات الريفية الصغيرة، وتدريب المرأة الريفية على ادارة الوقت والمال، وتسويق منتجات المرأة الريفية، وتسهيل اجراءات حصول المرأة الريفية على المنح والقروض، وتوفير فرصة عمل الى المرأة الريفية، وتحسين مستوى معيشة المرأة الريفية وتم اعطاء كل سؤال ثلاث اختيارات اما تساهم المنظمات الحكومية المدروسة بدرجة مرتفعة وتأخذ فى هذه الحالة ثلاث درجات او تساهم بدرجة متوسطة وتأخذ فى هده الحالة درجتان او تساهم بدرجة منخفضة وتأخذ فى هذه الحالة درجة واحدة وفقا لرأى المبحوثة وتعطى الدرجة الكلية للمبحوثة بواقع ثمانية اسئلة وثلاث اختيارات بما يساوى اربعة وعشرون درجة.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثات :

يوضح الجدول (١) التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات واتضح الآتى ان نسبة المبحوثات اللاتى تقل اعمارهن عن ٣٠ سنة تبلغ (٥,٦٪) ونسبة المبحوثات التى تتراوح اعمارهن من ٣٠ الى اقل من ٤٠ سنة تبلغ (١٦,٨٪)، اما عن نسبة المبحوثات اللاتى تتراوح اعمارهن من ٤٠ الى اقل من ٥٠ سنة كانت (٤٠,٤٪) ونسبة المبحوثات اللاتى تتراوح اعمارهن من ٥٠ الى اقل من

٦٠ سنة كانت (٣٧,٢٪) ويتضح من ذلك ان السيدات كبيرات السن التى تجاوزن مرحلة الشباب هن السيدات الاكثر احتياجا للتمكين الاقتصادى نظرا لحجم المسؤوليات التى تقع على عاتقهن والتى تتطلب منهن المساهمة فى رفع مستوى معيشة الاسرة والتى قد يطلب منهن ذلك ازواجهن وقد يستخدمهن للحصول على دخول اضافية لسد احتياجات الاسرة من المنظمات التى تدعم المرأة الريفية وتساهم فى تعزيز مستواها الاقتصادى.

وتبين نتائج الجدول ايضا ان نسبة المبحوثات اللاتى يعانين من الامية (٨,٪) ونسبة المبحوثات اللاتى يستطعن القراءة والكتابة بلغت (٣,٦٪) ونسبة المبحوثات الحاصلات على الشهادة الابتدائية كانت (٨,٤٪) ونسبة المبحوثات الحاصلات على الشهادة الاعدادية (٢٩,٢٪) ونسبة المبحوثات اللاتى حصلن على مستوى تعليمى متوسط (٤٢,٤٪)، فى حين ان نسبة (١٥,٦٪) فقط من المبحوثات هن من يحملن مؤهل جامعى ويوضح ذلك ان التعليم الذى حصلن عليه السيدات لم يكن كافيا لاجتياز العديد من العقبات التى تتعثر بها المرأة فى الريف حيث يوفر التعليم الجامعى للمرأة وعى وكفاءة وخبرة لا توفرها لها المؤهلات الاقل والتى قد تقف هى نفسها عقبة امام تقدم المرأة ونجاحها فى الحياة العملية.

وتوضح نتائج الجدول ان نسبة (١٨٪) من المبحوثات الحالة الاجتماعية لهن اعذب ونسبة (٦٠٪) من المبحوثات متزوجات ونسبة المطلقات كانت (٩,٦٪)، ونسبة المبحوثات الارامل (١٢,٤٪) ويشير ذلك الى اهمية دعم السيدات المتزوجات ورعايتهن ففى ظل ظروف القرية المصرية التى تتسم بالبطالة وعدم تنوع مجالات العمل وضعف الاجور وصغر حجم الحيازة الزراعية تحتاج الاسرة الريفية الى مد يد العون للنهوض بالمجتمع الريفي وأتاحت الفرصة لمواجهة موجات غلاء الاسعار ونقص الغذاء.

وتبين نتائج الجدول ايضا الى ان نسبة المبحوثات اللاتى تتراوح اعداد افراد اسرهن من ٢ الى ٤ (١١,٢٪)، ونسبة المبحوثات اللاتى تتراوح اعداد افراد اسرهن من ٥ الى ٧(٤٨,٨٪) اى ما يقارب من نصف عدد المبحوثات ونسبة المبحوثات التى تتراوح اعداد افراد اسرهن من ٨ الى ١٠ (٣٢,٨ ٪) ويوضح ذلك ان هناك عبء كبير على الاسرة الريفية نظرا لكثرة المتطلبات والاحتياجات التى ترغب الاسرة الريفية بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة فى توفرها سواء من ملابس او تعليم الابناء او الرعاية الصحية او التغذية السليمة كل ذلك يتطلب توفير دخل مناسب لسد احتياجات هذه الاسر.

وتشير نتائج الجدول الى ان نسبة المبحوثات اللاتى يحصلن على معلوماتهن عن المنظمات الحكومية المدروسة من الاهل تبلغ (٢٧,٦٪) فى حين كانت نسبة المبحوثات اللاتى يحصلن على المعلومات عن المنظمات الحكومية المدروسة من الاصدقاء فكانت (٦٠٪)، ونسبة المبحوثات اللاتى يعتمدن على الجيران كمصدر للمعلومات كانت تبلغ (١٢,٤٪) ونلاحظ ان مصدر الاصدقاء هو المصدر الاهم بالنسبة اليهن ويوضح ذلك ان العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى لازالت قوية ولازالت علاقة الوجه بالوجه هى المسيطرة على النظام الاجتماعى ولازالت المرأة تنجح رغم انشغالها فى تكوين الصداقات وقد يساعد ذلك فى تكوين مجموعات من النساء للقيام بعمل مشروعات مشتركة فيما بينهن

وتشير نتائج الجدول ايضا الى ان مستوى الانفتاح الجغرافى لأكثر من نصف المبحوثات يقعن فى المستوى المنخفض حيث بلغت النسبة (٥٧,٢٪) ونسبة المبحوثات فى مستوى الانفتاح الجغرافى المتوسط كانت (٢٥,٦٪)، اما عن نسبة المبحوثات فى مستوى الانفتاح الجغرافى

المرتفع كانت تبلغ(١٧,٢٪) مما يدل على ان خروج المرأة الى النطاق الجغرافى المحيط بها سواء القرى او المراكز المجاورة او حتى المحافظات قليل جدا وهذا بالتأكيد يؤثر على مهارات المرأة وخبراتها فى المجال التنموى وعدم تعرضها الى قصص النجاح الاخرى ويتسبب ذلك فى خجلها وفشلها فى تحقيق اى تقدم معنوى او مادى قد يساعد بصورة او بأخرى فى تمكينها من الناحية الاقتصادية.

وبينت نتائج الجدول ان نسبة (٤١,٦٪) من المبحوثات يقعن فى المستوى المنخفض من الانفتاح الثقافى ونسبة (٣٤٪) من المبحوثات يقعن فى مستوى الانفتاح الثقافى المتوسط، ونسبة (٢٤ ,٤ ٪) من المبحوثات يقعن فى مستوى الانفتاح المرتفع وهذا يدل على ضعف الوعى الثقافى للمرأة الريفية وتدنى مستواها الفكرى وافتقادها للابتكار وهذا يحتاج الى تدريبها وإكسابها المهارات والمعارف وتعديل اتجاهاتها عن ذاتها وعن كل ما يدور بالعالم من حولها حتى تتمكن من التخلص من الخوف والجهل الذى يسيطر على حياتها.

وتشير نتائج الجدول الى ان نسبة المبحوثات فى مستوى المشاركة المجتمعية المنخفض قد بلغت (٥٤,٨٪)، ونسبة المبحوثات فى مستوى المشاركة المجتمعية المتوسط بلغت (٢٩,٢٪)، ونسبة المبحوثات فى مستوى المشاركة المجتمعية المرتفع بلغت (١٦٪) ويدل ذلك على ضعف اندماج المرأة الريفية فى المشاركة المجتمعية وهذا ما يؤكده تدنى مستوى الانفتاح الجغرافى والثقافى للمرأة الريفية حيث لا تقبل المشاركة والتفاعل مع المجتمع المحيط بها.

وتوضح نتائج الجدول ايضا الى ان نسبة (٥٢,٨٪) من المبحوثات يقعن فى فئة المستوى المنخفض فى الاستفادة من مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة فى التمكين الاقتصادى كدرجة كلية ونسبة (٣٦,٨٪) من المبحوثات فى فئة المستوى المتوسط من الاستفادة من المنظمات الحكومية المدروسة، ونسبة (١٠,٤٪) فى فئة المستوى المرتفع وهذا يشير الى ان هناك قصور واضح من قبل المنظمات الحكومية المدروسة فى المساهمة فى تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية.

جدول ١. يوضح التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا لمتغيراتهن الشخصية المدروسة

المتغيرات	الفئات	العدد	٪
السن	اقل من ٣٠	١٤	٥,٦
	٣٠ سنه - اقل من ٤٠	٤٢	١٦,٨
	٤٠ سنه - اقل من ٥٠	١٠١	٤٠,٤
	٥٠ سنه فأكثر	٩٣	٣٧,٢
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
الحالة التعليمية	امية	٢	,٨
	تقرأ وتكتب	٩	٣,٦
	ابتدائي	٢١	٨,٤
	اعدادي	٧٣	٢٩,٢
	ثانوى	١٠٦	٤٢,٤
	جامعى	٣٩	١٥,٦
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
الحالة الاجتماعية	اعذب	٤٥	١٨
	متزوجة	١٥٠	٦٠
	مطلقة	٢٤	٩,٦
	ارملة	٣١	١٢,٤
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
عدد افراد الاسرة	٢-٤ فرد	٢٨	١١,٢
	٥ ــ ٧ فرد	١٢٢	٤٨,٨
	٨ ــ ١٠ فرد	٨٢	٣٢,٨
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
مصادر المعلومات	الاهل	٦٩	٢٧,٦
	الاصدقاء	١٥٠	٦٠
	الجيران	٣١	١٢,٤
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
الانفتاح الجغرافى	منخفض (٤ الى ٦)	١٤٣	٥٧,٢
	متوسط (٧ الى ٩)	٦٤	٢٥,٦
	مرتفع (١٠ الى ١٢)	٤٣	١٧,٢
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
المتغيرات	الفئات	العدد	٪
الانفتاح الثقافى	منخفض (٤ الى ٦)	١٠٤	٤١,٦
	متوسط (٧ الى ٩)	٨٥	٣٤
	مرتفع (١٠ الى ١٢)	٦١	٢٤,٤
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
المشاركة المجتمعية	منخفض (٤ الى ٦)	١٣٧	٥٤,٨
	متوسط (٧ الى ٩)	٧٣	٢٩,٢
	مرتفع (١٠ الى ١٢)	٤٠	١٦
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة	منخفض (٨ الى ١٣)	١٣٢	٥٢,٨
	متوسط (١٤ الى ١٩)	٩٢	٣٦,٨
	مرتفع (٢٠ فأكثر)	٢٦	١٠,٤
	الاجمالى	٢٥٠	١٠٠

النتائج ومناقشتها:

أولا: مستوى مساهمة المنظمات الحكومية فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية محافظة سوهاج

تبين نتائج الجدول (٢) ان المنظمات الحكومية المدروسة تساهم بدرجة منخفضة فى تحسين وعى المرأة الريفية فى حيازة الاصول والموارد وقد كانت نسبة المبحوثات اللاتى اخترن درجة المساهمة المنخفضة (٨٢٪) فى حين ان المبحوثات اللاتى اخترن مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة المتوسطة كانت النسبة (١٤٪) والمبحوثات فى فئة المستوى المرتفع (٤٪) فقط وقد تبين من ذلك ان هذا البند لم يكن محط اهتمام المنظمات الحكومية المدروسة رغم اهميته فى توفير نوع من الامان الاقتصادى للمرأة الريفية لحيازتها للأصول وللسلع المعمرة التى قد تستخدمها وقت الحاجة سواء بالعمل والإنتاج او بالبيع للغير وتوفير مبالغ مالية تستخدمها فيما تشاء.

وتوضح نتائج الجدول ايضا ان المنظمات الحكومية المدروسة تساهم بدرجة منخفضة فى تنمية مهارات المرأة الريفية فى المجالات التنموية حيث كانت نسبة المبحوثات اللاتى اخترن درجة المساهمة المنخفضة (٥٥,٦٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المتوسط (٢٦,٤٪)، ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المرتفع كانت (١٨٪) ويوضح ذلك عدم استفادت المبحوثات من هذا البند بسبب تقصير المنظمات الحكومية فى اتاحة هذه الفرصة الى جميع المستفيدات.

كما تشير نتائج الجدول ايضا الى ان المنظمات الحكومية المدروسة ساهمت بدرجة منخفضة فى تدريب المبحوثات على الصناعات الريفية الصغيرة وتبلغ نسبة المبحوثات اللاتى اخترن هذه الدرجة (٦٤,٨٪) ونسبة المبحوثات اللاتى اخترن المستوى المتوسط بلغت (٢١,٦٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المرتفع (١٣,٦٪) مما يوضح ان عدد كبير من المبحوثات لم يحصلن على التدريب وقد يشير ذلك الى عدم الاهتمام بجميع المبحوثات من قبل المنظمات الحكومية واغفالهم عدد كبير من المستفيدات.

وتشير نتائج الجدول ايضا الى ان المنظمات الحكومية ساهمت بدرجة منخفضة فى تدريب المرأة الريفية على ادارة الوقت والمال وكانت نسبة المبحوثات اللاتى اخترن هذه الدرجة (٥٢٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المتوسط (٣٦٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المرتفع (١٢٪) رغم اهمية هذا التدريب فى كيفية توفير المال اللازم لاستمرار العمل الخاص بها ومعرفه كيفية التصرف فى ارباح المشروعات او حتى كيفية تقسيم الوقت وتحديد اولوية المهام وممارسة الاعمال المنزلية دون اهدار الوقت او المال دون تحقيق اقصى استفادة ممكنه منه.

وتبين من نتائج الجدول ايضا ان المنظمات الحكومية المدروسة ساهمت بدرجة منخفضة فى تسويق منتجات المرأة الريفية وكانت نسبة المبحوثات اللاتى اخترن هذه الدرجة (٦١,٦٪)، ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المتوسط كانت (٢٦,٤٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المرتفع (٢١٪) ويشير ذلك الى عدم توفير هذه الخدمة او البند من قبل المنظمات الحكومية بصورة واضحة ومتاحة لجميع المستفيدات.

وأوضحت نتائج الجدول ايضا ان المنظمات الحكومية المدروسة ساهمت بدرجة منخفضة فى تسهيل الاجراءات فى حصول المرأة الريفية على المنح والإعانات وكانت نسبة المبحوثات اللاتى اخترن هذه الدرجة (٧٠,٨٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المتوسط (١٩,٢٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المرتفع (١٠٪) وهذا دليل واضح على عدم فعالية تلك المنظمات تجاه المرأة الريفية فى هذا البند.

وتبين من نتائج الجدول ايضا ان المنظمات الحكومية المدروسة قد ساهمت بدرجة منخفضة فى توفير فرصة عمل الى المرأة الريفية فى حين كانت نسبة المبحوثات اللاتى اخترن هذه الدرجة (٦٤,٨٪) ونسبة المبحوثات اللاتى اخترن المستوى المتوسط (٢٠,٨٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المرتفع (١٤,٤٪) مما يوضح ضعف مساهمة المنظمات فى هذا البند

وقد اشارت نتائج الجدول ايضا الى ان المنظمات الحكومية المدروسة قد ساهمت بدرجة منخفضة فى تحسين مستوى المعيشة للمرأة الريفية وكانت نسبة المبحوثات اللاتى اخترن هذه الدرجة(٦٩,٦٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المتوسط (٢٢,٨٪) ونسبة المبحوثات فى فئة المستوى المرتفع (٧,٦٪) مما يبين ضعف مساهمة المنظمات فى تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية.

جدول ٢. يوضح مستوى مساهمة المنظمات الحكومية فى التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية

الاسئلة	الاستجابة	العدد	٪
هل تساهم المنظمة فى تحسين وعى المرأة الريفية فى حيازة الاصول والموارد	منخفض	٢٠٥	٨٢
	متوسط	٣٥	١٤
	مرتفع	١٠	٤
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
هل تساهم المنظمة فى تنمية مهارات المرأة الريفية	منخفض	١٣٩	٥٥,٦
	متوسط	٦٦	٢٦,٤
	مرتفع	٤٥	١٨
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
هل تساهم المنظمة فى تدريب المرأة الريفية على الصناعات الصغيرة	منخفض	١٦٢	٦٤,٨
	متوسط	٥٤	٢١,٦
	مرتفع	٣٤	١٣,٦
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
هل تساهم المنظمة فى تدريب المرأة الريفية على ادارة الوقت والمال	منخفض	١٣٠	٥٢
	متوسط	٩٠	٣٦
	مرتفع	٣٠	١٢
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
هل تساهم المنظمة فى تسويق منتجات المرأة الريفية	منخفض	١٥٤	٦١,٦
	متوسط	٦٦	٢٦,٤
	مرتفع	٣٠	٢١
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
هل تساهم المنظمة فى تيسير اجراءات حصول المرأة على المنح والإعانات	منخفض	١٧٧	٧٠,٨
	متوسط	٤٨	١٩,٢
	مرتفع	٢٥	١٠
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
هل تساهم المنظمة فى توفير فرص عمل للمرأة الريفية	منخفض	١٦٢	٦٤,٨
	متوسط	٥٢	٢٠,٨
	مرتفع	٣٦	١٤,٤
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠
هل تساهم المنظمة فى تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية	منخفض	١٧٤	٦٩,٦
	متوسط	٥٧	٢٢,٨
	مرتفع	١٩	٧,٦
الاجمالى		٢٥٠	١٠٠

ثانيا: التعرف على اهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية عند تعاملها مع المنظمات الحكومية المدروسة

اظهرت نتائج الجدول (٣) ان نسبة (٣٢٪) من المبحوثات يواجهن مشكلة تعقيد الاجراءات عند التعامل مع المنظمات الحكومية المدروسة من اجل الاستفادة من الخدمات المقدمة مما قد يسبب لهن العزوف عن الذهاب من البداية او التوقف عن طلب الخدمة بعد الشروع فيها و بينت النتائج ايضا ان نسبة (٢٦,٤٪) من المبحوثات يواجهن مشكلة عدم وصول المعلومات اليهن

بصورة سريعة و يؤدى ذلك بدوره الى عدم معرفة المرأة الريفية لما قد يطرأ على المنظمات من برامج وسياسات من شأنها الاهتمام بالمرأة وهذا قد يكون بسبب صعوبة خروج المرأة الريفية من المنزل بصفة مستمرة وصعوبة ترددها على تلك المنظمات، فى حين ان نسبة (١٣,٦٪) من المبحوثات يواجهن مشكله عدم وجود مكان مخصص للمرأة الريفية داخل المنظمات الحكومية وتخوفها الشديد من العادات والتقاليد من قبل العائلة مما يؤثر على رغبتها فى الذهاب الى المنظمات والاستفادة من الخدمات والأنشطة التى تقدمها المنظمات، وتواجه نسبة(١١,٦٪) من المبحوثات مشكلة قلة الامكانيات المالية فى المنظمات الحكومية واقتصار بعضها على خدمات التدريب والانتظار طويلا حتى توفر ارصدة مالية كافية للبدء فى الاقراض او تمويل المشروعات للجميع، وتحدثت نسبة (٨,٨٪) من المبحوثات عن مشكلة عدم تحديث المعلومات عن المنظمات الحكومية وما قد تقدمة من برامج لدعم المرأة الريفية، وقد واجهت نسبة (٢,٨٪) من المبحوثات مشكلة عدم وجود هيكل ادارى خاص للتعامل مع المرأة الريفية مما يؤثر سلبا على رغبتها فى التعامل مع المنظمات الحكومية خوفا من الاحتكاك بالرجال والتفاعل معهم واخيرا اقرت نسبة ٤,٨٪ من المبحوثات بمواجهتهن جميع المشكلات التى تم عرضها سابقا دون تمييز.

جدول ٣. يوضح التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا للمشكلات التى تواجهن عند التعامل مع المنظمات الحكومية المدروسة

المشكلات	العدد	٪
تعقيد الاجراءات	٨٠	٣٢
عدم وصول المعلومات الى المرأة الريفية بصورة سريعة	٦٦	٢٦,٤
عدم تحديث المعلومات	٢٢	٨,٨
عدم وجود هيكل ادارى خاص للمرأة الريفية بالمنظمات	٧	٢,٨
عدم وجود مكان مخصص للمرأة الريفية بالمنظمات	٣٤	١٣,٦
قلة الامكانيات المالية بالمنظمات	٢٩	١١,٦
جميع ما سبق	١٢	٤,٨
الاجمالى	٢٥٠	١٠٠

ثالثا: التعرف على اهم مقترحات المرأة الريفية لحل المشكلات اثناء تعاملها مع المنظمات الحكومية: اظهرت النتائج ان تسهيل الاجراءات كان هو المقترح الاكثر اهمية من قبل المبحوثات والذى دعت فيه المبحوثات الى سرعة الاستجابة الى طلباتهم وعدم طلب اوراق رسمية كثيرة تعجز المرأة الريفية على توفيرها وكان ذلك بنسبة (٤٠,٤٪) من اجمالى النسبة المئوية للمبحوثات وكان اقتراح توصيل المعلومات بصورة سريعة بنسبة(٢٥,٢٪) من اجمالى المبحوثات وان يتم ذلك بنشر ملصقات فى القرى والنجوع حتى يتسنى للمرأة الريفية رؤيتها والاستفادة منها فى الوقت المناسب يليها مباشرة اقتراح زيادة الامكانيات المالية للمنظمات الحكومية وكان بنسبة (١١,٦٪) وان يتم ذلك بزيادة المخصصات المالية الموجهة الى دعم المرأة الريفية ومساعدتها فى تحقيق التمكين الاقتصادى فى حين كان اقتراح تحديث المعلومات بنسبة (١١,٢٪) من المبحوثات وان يتم ذلك من خلال نشر الملصقات وإرسال رسائل الى الهاتف المحمول وعقد ندوات فى القرى عن تلك التحديثات والخدمات من قبل مرشدات يقمن بعمل توعية للمرأة الريفية اما عن اقتراح توفر مكان مخصص للمرأة فكان بنسبة (١٠٪) من المبحوثات وكان ذلك الاقتراح بصفة خاصة فى البنك الزراعى المصرى حيث تفضل المرأة الريفية مكان خاص بها منعزل عن زحام الرجال ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال تحديد ايام بعينها للنساء حتى تتوفر لهن المساحة الكافية للتعامل بوضوح وثقة، فى حين ان نسبة (١,٦٪) من المبحوثات قد اقترحن وجود هيكل ادارى خاص بهن وان يكون من السيدات العاملات بالمنظمات الحكومية عينها كما موضح بجدول (٤).

جدول ٤. يوضح التوزيع العددى والنسبى للمبحوثات وفقا لمقترحاتهن لحل المشكلات التى تواجهن عند التعامل مع المنظمات الحكومية المدروسة

المقترحات	العدد	٪
تسهيل الاجراءات	١٠١	٤٠,٤
توصيل المعلومات بصورة سريعة الى المرأة الريفية	٦٣	٢٥,٢
زيادة الامكانيات المالية للمنظمات	٢٩	١١,٦
تحديث المعلومات	٢٨	١١,٢
وجود مكان مخصص للمرأة الريفية داخل المنظمات	٢٥	١٠
وجود هيكل ادارى خاص للتعامل مع المرأة الريفية	٤	١,٦
الاجمالى	٢٥٠	١٠٠

التوصيات: من خلال النتائج السابقة يمكن التوصية بالاتى :

١. يوصى البحث بضرورة الاهتمام بجميع بنود مساهمة المنظمات الحكومية المدروسة وتفعليها بصورة اكثر جديه.
٢. توفير برامج تنموية تعتمد بصورة خاصة على المهارات الفعلية التى تتقنها المرأة الريفية وتوجيه التمويل اليها.
٣. ضرورة التنسيق مع كافة الجهات المعنية لتكامل برامج دعم المرأة الريفية وتعزيز نشاطها الاقتصادى.
٤. تبنى سياسات موحدة وموجهه من قبل المنظمات الحكومية الى المرأة الريفية تتضمن تنمية معارفها ومهارتها فى المجال التنموى.
٥. العمل على تغيير وجهة نظر المجتمع فى اهمية مشاركة المرأة فى التنمية الاقتصادية.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

ابو القمصان، نهاد (٢٠١٤). تقرير حالة المرأة المصرية لعام ٢٠١٤ ، عام الوعود التى لم تتحقق ، المكتب الاستشارى العربى بالتعاون مع المركز المصرى لحقوق المرأة.
Website: http//www.manshurat.org

ابو لحية، اسراء جمعة احمد (٢٠١٦). دور المشاريع الصغيرة فى تحقيق التمكين الاقتصادى والاجتماعى لذوى الاعاقة فى فلسطين، دراسة حالة فى قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.

ايفاد (٢٠١١). النساء والتنمية الريفية، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية

البدرى، هناء حسن سدخان (٢٠١٦). المعوقات الاجتماعية لدور المرأة فى التنمية الاجتماعية، دراسة اجتماعية ميدانية لمجموعة من الموظفات فى مدينة الديوانية ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٧.

البنك الدولى للأنشاء والتعمير (٢٠١٨). الاستيراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، دراسة عن التمكين الاقتصادى للمرأة. Website: http//www.worldbank.org

تاوريريت، نور الدين (٢٠٠٦). قياس الفعالية التنظيمية من خلال التقييم التنظيمى، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمود منتورى، قسنطينة

جامع ، محمد نبيل (٢٠١٩). علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية ،كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية. Website: http//www.noor- book.com

الجهاز المركزى للإحصاء (٢٠١٦). واقع المرأة الريفية فى العراق، قسم احصاءات التنمية البشرية cso، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.

الجهاز المركزى للإحصاء (٢٠١٨). التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات، المساواة بين الجنسين بالعراق، قسم احصاءات التنمية البشرية، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧). المرأة والرجل فى مصر مرجع رقم ٧٢-١٣٠٠٢-٢٠١٥.
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨). التقرير الاحصائى الوطنى لمتابعة مؤشرات اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
الحبيب، ثابتى (٢٠١٩). نظرية المنظمات، المركز الجامعى تيسمسيلت.
website: http// www.tabetihabib.jimdo.com
الدراغمة، تمام جميل عمر (٢٠١٤). فاعلية التدريب المقدمة من المؤسسات النسوية فى تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات انفسهن، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
سعد الله، يسرى شعبان (٢٠١١). مقياس تمكين المرأة المعيلة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، المجلد ٢ العدد ٣٠.
website: http//www.abhathna.com
شبير، امين شلاش، والمفتى، امجد محمد (٢٠١٧). دور المنظمات عير الحكومية فى تمكين المرأة الفلسطينية، دراسة مطبقة على برامج التمكين فى جمعية عايشه لحماية المرأة والطفل. Website: http//www.arts.iugaza.edu.ps
الشحات، ابراهيم سلامة وآخرون (٢٠١٢). دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى تنشيط السياحة ، دراسات سياحية ، كلية السياحة والفنادق، جامعة المنوفية.
Website: http//www.usc.edu.eg
صالح ، هشام محمد محمد (٢٠١٧). "بناء قدرات المرأة الريفية فى ضوء الاستيراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، المؤتمر الرابع عشر للجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، تنمية المرأة الريفية الفرص والتحديات ، مركز البحوث الزراعية ١٥-١٦ اكتوبر.
الطراونة، محمد، صافي مصطفى (٢٠١٦). اثر المشروعات النسويه الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديا، دراسة ميدانية على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة فى ريف محافظة رام الله والبيرة ٢٠٠٦ – ٢٠١٦، كلية الآداب، الجامعة الاردنية.
طيب، سعيدة (٢٠١٥). المرأة والسلم الاهلى، ترقية دور المرأة وتمكينها من المساهمة الفعالة فى التنمية المجتمعية الشاملة، المؤتمر الدولى السابع، طرابلس ١٩ -٢١ مارس، مركز جيل البحث العلمى.
عبد الرحيم، مروة السيد (٢٠١٦). تقرير عن تصور لدور المرأة الريفية والبدوية والساحلية فى التنمية المستدامة ٢٠٣٠، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية.
عبد العزيز، ابراهيم محمد عبد الفتاح (٢٠١١). آليات المنظمات الاجتماعية الحكومية والأهلية فى مواجهة مشكلة الاتجار بالأطفال، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
عبد الوهاب، مرفت صدقى (٢٠١٤). المرأة الريفية العاملة بالزراعة وتمكينها زراعيا فى ظل تحديات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ببعض قرى محافظة المنيا، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، جامعة المنصورة ، المجلد ٥ العدد ١١.
عكور، ايمان (٢٠١٦). التمكين الاقتصادى للمرأة الواقع والأفاق، وزارة العدل الاردنية نموذجا، منظمة العمل العربية. Website: http//www.alolabor.org/2016
الكريم، خلود العبد (٢٠١٤). معوقات تمكين المرأة السعودية ثقافيا واجتماعيا وقانونيا، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد السادس والثلاثون، جامعة حلوان.
المجلس الاقتصادى والاجتماعى (٢٠١٠). تمكين المرأة اقتصاديا فى سياق الازمة الاقتصادية والمالية العالمية، لجنة وضع المرأة، الدورة الرابعة والخمسون، الامم المتحدة.

المجلس الاقتصادى والاجتماعى (٢٠١٢). تمكين المرأة الريفية ودورها فى القضاء على الفقر والجوع وفى التنمية والتحديات الراهنة، لجنة وضع المرأة، الدورة السادسة والخمسون، الامم المتحدة.

المحامى، محمد حجازى (٢٠١٠). حول عمالة الاطفال والنساء فى الريف، سلسلة الارض والفلاح ، مركز الارض لحقوق الانسان، العدد رقم ٥٩.

المغربل (٢٠١٦). المرأة فى استيراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠. النداء المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة.

منظمة المرأة العربية (٢٠١٨). المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية ، دراسة استرشادية، المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية: التمكين الاقتصادى للمرأة وتعزيز قيم السلام والعدل ، مسقط ١٨-١٩ ديسمبر.

منظمة العمل الدولية (٢٠١١). تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين، مناقشة الجلسة الخاصة، الاجتماع الاقليمى الافريقى الثانى عشر، جوهانسبرغ، جنوب افريقيا ١١-١٤ اكتوبر.

نجم ، منور عدنان (٢٠١٣). دور المؤسسات التنموية فى تمكين المرأة الفلسطينية، دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية فى ضوء معايير التمكين ومؤشراتها مجلة الجامعة الاسلامية التربوية والنفسية، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثالث.
Website:http/www.iugaza.edu.ps/ar/periodical

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (٢٠١٧). تمكين المرأة اقتصاديا فى عالم العمل الآخذ فى التغير، تقرير المملكة المغربية، الدورة ٦١ للجنة وضع المرأة، نيويورك، مارس. http/www.social.gov.ma

ثانيا: المراجع الاجنبية

Huda Alkitkat (2018). Egyptian female labor force participation and the future of Economic Empowerment. Springer Brief sin politic science.

Timothy Doyle & Adela Alfonsi (2018). Women's Economic Empowerment in Indian ocean region. Rout ledge, Taylor & Francis Group, London and New York.

Doi: 10.21608/ajas.2020.117313
http://ajas.journals.ekb.eg/

Contribution of Some Governmental Organizations in the Economic Empowerment of Rural Women in Sohag Governorate

Ftyan Yassin Ali Ahmed

Rural Women department Agricultural Extension and Rural Development Research Institute

Abstract

The research aimed to determine the level of governmental organizations contribution to the economic empowerment of rural women in Sohag governorate, identify the most important problems facing rural women when dealing with studied governmental organizations ,identify the most proposals of rural women to face these problems.

The research was conducted in Sohag governorate, five administrative centers geographically distributed at the governorate level chosen it is center of Tama, Akhmim, Elmonshaat, Sohag and Juhaina Villages was chosen from each center randomly. The comprehensive research was identified by selecting all women benefiting from the governmental organizations, namely Egyptian Agricultural Bank, Social Unit and the National council for women, the number of female respondents was 250 Data was collected use a questionnaire collected a personal interview with the respondents, the data analysis using the frequencies, percentages.

The results showed the level of contribution of the studies governmental organizations in economic empowerment of rural women low level and the proportion of female respondents into the low (52,8%) of total female respondents, and the proportion of the medium level (36,8%), and the proportion of the high level (10,4%). As for the most problem facing the respondents during their dealing with the studies governmental organizations where the complexity of the procedures during the progress of the respondents benefit from the services and activities studies governmental organizations (32%) of the total female respondents, followed by the problem the information not reaching to the rural women quickly (26,4%) of the total female respondents, As for the most proposal to solve the problems the procedures facilitated by (40,4%), followed by a proposal to communicate information quickly with a rate of (25,2%).